أخبار تركستان الشرقية

البرلمان الهولندي: معاملة الصين للأويغور «إبادة جماعية»

لم يصل بيان البرلمان إلى حد القول بأن الحكومة الصينية مسؤولة بشكل مباشر عما يتعرض له الأويغور

أقر البرلمان الهولندي، الخميس، اقتراحا غير ملزم يفيد بأن معاملة الصين للأويغور المسلم «إبادة جماعية»

وذكر بيان صادر عن البرلمان أن الأويغور يتعرضون «لإبادة جماعية في تركستان الشرقية»، دون الوصول إلى حد القول بشكل مباشر إن حكومة بكين مسؤولة عن ذلك، حسبما نقل موقع «NOS» الهولندي.

وجاء في البيان أن «الإجراءات التي تتخذها الحكومة الصينية والتي تهدف إلى منع المواليد وإقامة معسكرات عقابية تندرج تحت قرار الأمم المتحدة رقم 260، المعروف عموما باسم اتفاقية الإبادة الجماعية».

وتعد هولندا أول دولة أوروبية تتخذ مثل هذا الموقف تجاه ممارسات الصين بحق شعب الأويغور المسلم.

”

وتواجه الصين خلال الأيام الأخيرة ضغطا دوليا واسعا على خلفية ممارساتها ضد الأويغور.

والإثنين، اعتمد البرلمان الفيدرالي الكندي، قانونا يعتبر ممارسات الصين بحق الأويغور «إبادة جماعية».

كما أعلنت بلجيكا، الجمعة، تسلم البرلمان مشروع قرار يدعو الحكومة إلى اعتبار سياسات الصين وممارساتها تجاه الأويغور «إبادة جماعية».

وتسيطر الصين على تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن شعب الأويغور التركي المسلم، وتطلق عليه بكين اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

وفي مارس/ آذار 2020، أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي لحقوق الإنسان لعام 2019، ذكرت فيه أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

أخبار تركستان الشرقية

قضى 18 عاما في السجن بعد حادثة غولجا.. حكم عليه بالسجن 18 عاما مرة أخرى

عبد السلام روزي، « سجين 5 فبراير»، تم إطلاق سراحه عام 2016 ثم سجن عام 2019.

حُكم على رجل أويغوري أمضى 18 عاماً في السجن أثر اضطرابات غولجا الدامية في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية)، بعقوبة أخرى بنفس المدة بعد الإفراج عنه، وفقاً لمسؤول.

في 5 فبراير 1997، قامت السلطات بقمع عنيف للاحتجاجات التي اندلعت بسبب تقارير عن إعدام 30 من نشطاء الاستقلال الأويغور في مدينة غولجا في محافظة إيلي، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص، وفقاً لوسائل الإعلام الرسمية، على الرغم من أن المجموعات في المنفى تقدر العدد بما يصل إلى 167.

في أعقاب ما يعرف بحادثة غولجا، احتُجز آلاف من الأويغور وحُكم عليهم فيما بعد بالسجن لمدد طويلة بتهم ملفقة من جانب السلطات الصينية لتورطهم في أحداث ذلك اليوم. وتشير جماعات حقوق الإنسان وجماعات الأويغور في المنفى إلى الحدث على أنه مذبحة غولجا، مستشهدة بتقارير تفيد بأن نحو 200 من الأويغور أُعدموا خلال حملة قمع لاحقة.

تم القبض على العديد من سجناء 5 فبراير الذين تم الإفراج عنهم منذ ذلك الحين في سياسة السجن الجماعي خارج نطاق القانون التي شهدت احتجاز السلطات لما يصل إلى 1.8 مليون أويغور وقوميات مسلمة أخرى في شبكة واسعة من معسكرات الاعتقال في المنطقة منذ أوائل عام 2017. بعد قضاء سنوات طويلة في السجون، حُكم عليهم بالسجن مرة أخرى ولا يزالون خلف القضبان اليوم.

ولقد علمت إذاعة آسيا الحرة مؤخراً أن عبد السلام روزي، من قرية قوتانتام في سوق حدياريوزي، في مقاطعة غولجا، قد تعرض للسجن مرة أخرى. وبعد قضاء 18 عاما في السجن، تم اعتقاله في مركز «إعادة التعليم» التابع لمدرسة الحزب، ثم حُكم عليه بالسجن 18 عاما في عام 2019.

بعد وقت قصير من بدء حملة الاعتقال الجماعي في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) في أوائل عام 2017، تم وضع السجناء السابقين على رأس قائمة الأشخاص «المشبوهين» – المرشحين لما أسمته السلطات «إعادة التعليم» كتعبير ألطف. وقد تم احتجاز عدد من سجناء 5 فبراير السابقين، بمن فيهم روزي، في الأيام الأولى من الحملة.

قال مسؤولون صينيون إن المعسكرات هي مراكز «للتدريب المهني»، لكن تقارير إذاعة آسيا الحرة وغيرها من وسائل الإعلام تظهر أنه يتم اعتقال محتجزين سابقين في الغالب ضد إرادتهم في ظروف صعبة وغير صحية، حيث يُجبرون على تحمل المعاملة اللاإنسانية والتلقين السياسي.

وأثناء طلب معلومات عن وضع روزي، تحدثت إذاعة آسيا الحرة

مؤخراً مع ضابط شرطة في قرية آرال المجاورة وقال إنه غير قادر على تقديم معلومات عن القضية.

إلا أن رئيس مركز شرطة قرية آرال أكد في وقت لاحق أن روزي «حُكم عليه بالسجن 18 عاما» في قضية «مرتبطة بالسياسة». وقال إن روزي يقضي حالياً عقوبته في مدينة شيخو في مقاطعة تارباغاتاي في مدينة إيلي.

بالإضافة إلى ذلك، كشف الرئيس أن أربعة سجناء سابقين من 5 فبراير من ولايته القضائية قد حُكم عليهم بالسجن مرة أخرى بعد أن أنهوا فترة سجنهم السابقة.

إعادة الاحتجاز بتهمة «جرائم واضحة»

علمت إذاعة آسيا الحرة لأول مرة بإعادة احتجاز روزي في صيف عام 2017 من خلال التحدث مع الموظفين في معسكرات الاعتقال المحلية، الذين قالوا إن معظم المحتجزين كانوا سجناء سابقين ومحتجزين سابقين ومشتبه بهم. وقال الموظفون في ذلك الوقت إن روزي كان ضمن مجموعة من «المجرمين الخطيرين نسبياً» الذين تم اعتقالهم في أبريل من ذلك العام.

> وحكم على روزي للمرة الاولى بالسجن 18 عاماً في 1998 بعد فترة من الإعتقال بعد حادث غولجا. وقد قضى فترة عقوبته في السجن رقم 1 في أورومتشي، عاصمة شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وأُفيد أنه أُطلق سراحه في عام 2016، لكنه أعيد اعتقاله بعد عام تقريباً.

في الوقت الذي علمت فيه وكالة آسيا الحرة بإعادة احتجاز روزي، قال مسؤول في المعسكر إن حوالي 10 سجناء سابقين من سجناء 5 فبراير كانوا محتجزين في الموقع بسبب «تهم» سابقة، بما في ذلك المشاركة في مجموعة أخوية من الرجال الأويغور المعروفة بإسم «مشرب» والمشاركة في المظاهرات أو مساعدة المشاركين فيها. كما أُجبروا على التوقيع على وثائق بالاعتراف بـ «الندم» على أفعالهم.

وأكد مسؤول ثان في المعسكر في ذلك الوقت أن روزي حُكم عليه بالسجن 18 عاما في عام 1998 بتهمة «تقسيم البلاد وتوزيع دعاية مناهضة للحكومة» قبل إطلاق سراحه في أغسطس 2016. قال المسؤول إن روزي أعيد احتجازه لأن «جرائمه» كانت «واضحة المعالم»، وأنه «أعلن أنه يفهم خطأه بشكل أعمق»، مشيراً إلى رسالة الأسف التي وقعها.

وخلال المكالمة، يمكن سماع رجل يُعتقد أنه روزي مع سجناء سابقين اخرين من سجناء 5 فبراير وهم يتلوون « دروساً « يعلموهم إياها العاملون في المعسكر، بما فيها قسم الولاء للصين، كجزء من أنشطتهم اليومية.

إعادة معاقبة السجناء السابقين

ووفقاً لتقارير سابقة، بدأت موجة من إعادة معاقبة السجناء السابقين في مايو 2014 كجزء من حملة «مكافحة التطرف». وبدأت السلطات في تقييم ما إذا كان السجناء السابقون قد «تغيروا» أو «لم يتغيروا» عن طرقهم «الإجرامية» السابقة، وألقت القبض على أشخاص اشتبهت في أنهم لم يتم إصلاحهم إصلاحاً شاملاً في السجن.

ومع ذلك، أعيد الحكم على أعداد كبيرة من السجناء السابقين في محاكمات علنية في مقاطعة ماكيت بمحافظة كاشغر ومقاطعة فيزوات، على ما يبدو مع القليل من الاهتمام لمن وُصف بأنه «تغير» و «لم يتغير».

> في الحملة الحالية، يعتبر الأويغور الذين ولدوا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات «أجيالاً خطيرة» بشكل خاص، وبالتالي يشكلون نسبة كبيرة من المحتجزين في المعسكرات والسجون. وقد ولد المشاركون في أحداث 5 فبراير عام 1997 إلى حد كبير في السبعينات. وفي الأيام والشهور التي تلت الحادث، اعتقلت السلطات في غولجا ليس فقط المشاركين المباشرين في الأحداث ولكن أيضًا الشهود وشركائهم وأصدقائهم.

تشير الأدلة إلى أن سلطات شينجيانغ (تركستان الشرقية) بدأت بنقل المحتجزين من المعسكرات إلى السجون في أواخر 2019، بعد إتهام المحتجزين بجرائم خطيرة وأحكام طويلة في محاكمات سرية بدون أثر ورقي. وكان من بين المحكوم عليهم سجناء 5 فبراير السابقون مثل روزي.

وكان روزي يبلغ من العمر 22 عاماً عندما حُكم عليه بالسجن 18 عاماً في عام 1998. وكان عمره 43 عاماً في عام 2019 عندما حُكم عليه بعقوبة ثانية بالسجن 18 عاماً. وقد أمضى سنة واحدة فقط في منزله، ومن غير المعروف ما إذا كان قد تمكن من الزواج أو الإنجاب.

التقرير من قبل شهرت هوشور لإذاعة آسيا الحرة التابعة لخدمة الأويغور. الترجمة خدمة الأويغور. كتبه في اللغة الإنجليزية جوشوا يبز.

أخبار تركستان الشرقية

«عمل أيدولوجي».. كيف تقنع بكين الأويغور في الخارج بالعودة لاحتجازهم؟

الحرة / ترجمات – واشنطن

25 فبراير 2021

اعتقلت السلطات الصينية شابا من شعب الأويغور المسلم بعد أيام من عودته من مصر، حسب ما نقله موقع «راديو آسيا الحرة».

وذكر الموقع، الأربعاء، أن باكيهاجي هيليل، المتحدر من منطقة أتوش جنوب غرب إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وجهت له تهمة الدراسة في الخارج.

عبد الرشيد نياز، باحث مستقل مقيم في تركيا، كان يعيش في مصر، قال لموقع راديو آسيا الحرة، إن هيليل كان من بين خمسة آلاف طالب من عرقية الأويغور في مصر طلبت منهم بكين العودة إلى بلادهم، وكان يدرس في جامعة الأزهر بالقاهرة.

وأكد ضابط في أتوشي لإذاعة آسيا الحرة ما قاله نياز، وأشار إلى أن السلطات الصينية قامت «بعمل أيديولوجي» على أسرة هيليل لإقناعها بضرورة إعادة ابنها من مصر.

وأضاف «قلنا لهم أنه سيكون من الرائع أن يتمكنوا من إعادته، وأن لدينا أشياء نتحدث عنها معه، وأحضروه إلينا في غضون أربعة أيام للاستجواب الأولي».

وأوضح الضابط إن هيليل احتُجز «بعد سبعة أو ثمانية أيام من عودته من مصر» وحُكم عليه بالسجن، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وتواجه الصين اتهامات متزايدة بإساءة معاملة شعب الأويغور المسلم في أراضيها وصلت إلى حد اتهامها بارتكاب إبادة عرقية بحقهم.

> وفي مواجهة الانتقادات الدولية المستمرة، قال وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عبر الفيديو «لم يكن هناك ما يسمى بالإبادة الجماعية أو العمل الجبري أو الاضطهاد الديني في شينجيانغ. هذه الاتهامات الملتهبة ملفقة بدافع الجهل والتحيز».
>
> وكانت تقارير قد حذرت من السياسات التي تتبعها بكين لاسترجاع الأويغور لحدودها أو عدم تجديد جوازات سفرهم خوفا من الاضطهاد الذي ينتظرهم.
>
> وتدعي الصين بأنها تضم الأويغور في معسكرات للتدريب بحجة الحد من التطرف، إلا أن ناشطين أكدوا بأنها معسكرات اعتقال لغسل أدمغة الأفراد من الأقليات العرقية والدينية.

أخبار تركستان الشرقية

الصين تدعو المفوض الأممي لحقوق الإنسان لزيارة تركستان الشرقية

بالتزامن مع انعقاد الجلسة الـ46 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في جنيف..

دعت الصين مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة إقليم منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية) ذاتية الحكم التي يقطنها الأويغور شمال غربي البلاد، بحسب إعلام محلي.

> وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية، وانغ ونبين، في مؤتمر صحفي إن «الصين أرسلت دعوات إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن زيارة إلى الصين وشينجيانغ (تركستان الشرقية)»، حسبما نقلت صحيفة «غلوبال تايمز» المحلية.

وجاء قرار بكين دعوة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، خلال انعقاد الجلسة الـ46 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في جنيف.

وواجهت الصين انتقادات شديدة من دول العالم على خلفية ممارساتها بحق شعب الأويغور التركي المسلم، الذي يعيش في تركستان الشرقية أو شينجيانغ كما تسميها بكين وتعني الحدود الجديدة.

وصنفت الولايات المتحدة وكندا حملة الصين بحق الأويغور بأنه ترقى لـ «إبادة جماعية» بينما قيدت واشنطن أيضًا تجارتها مع المنطقة وفرضت عقوبات على بعض الشركات الصينية المتهمة بفرض العمالة القسرية بين مجتمع الأويغور.

وقال عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي أمام جلسة مجلس حقوق الإنسان، الاثنين: «مثل هذه الاتهامات التحريضية ملفقة بدافع الجهل والتحيز».

وأضاف وانغ: «شينجيانغ تحافظ على حق الناس في حرية المعتقد الديني على أساس القانون».

كما أعربت تركيا عن قلقها إزاء هذه القضية.

وقال وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، في اليوم الأول من الجلسة، الإثنين، إن تركيا تتابع عن كثب حالة حقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وأضاف أن «نتائج تقارير الأمم المتحدة والتقارير الدولية الأخرى تدعو للقلق».

24.02.2021

بكين / الأناضول

أخبار تركستان الشرقية

تظهر الأرقام الحكومية الصينية انخفاضا حادا في معدل المواليد في (تركستان الشرقية)

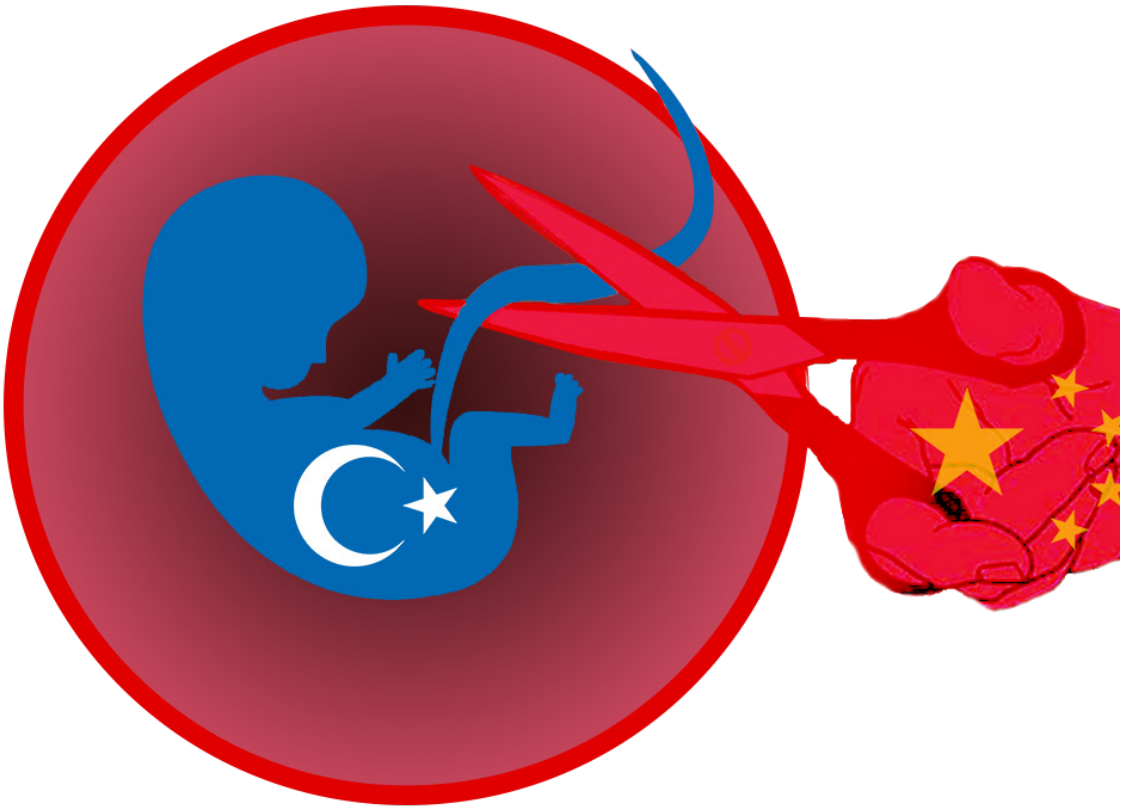

تظهر الإحصاءات السكانية التي نشرتها الحكومة الصينية انخفاضًا حادًا في معدلات المواليد في شينجيانغ (تركستان الشرقية) وسط تقارير عن الاعتقالات الجماعية والسيطرة على السكان للأقليات العرقية في المنطقة. وتقلص معدل النمو في المنطقة بنحو الثلثين في غضون عامين، بحسب الأرقام التي استمرت حتى عام 2019.

بين عامي 2017 و 2019 ، انخفض معدل المواليد في شينجيانغ (تركستان الشرقية) إلى النصف تقريبًا ، حيث انخفض من 15.88 في المائة في عام 2017 إلى 8.14 في المائة في عام 2019 ، وفقًا لتقرير سنوي أعده المكتب الوطني للإحصاء في الصين.

وفي الوقت نفسه، انخفض متوسط المعدل الوطني للصين بنحو 2 في المائة فقط في نفس الفترة.

تظهر نفس الأرقام المفصلة في الكتاب الإحصائي السنوي الصيني أن معدل النمو السكاني في المنطقة تقلص بمقدار الثلثين من عام 2017 إلى عام 2019، حيث انخفض من 11.40 في المائة إلى 6.13 في المائة في العام الأول، وإلى 3.69 في المائة في العام الثاني.

يمثل الانخفاض – الذي لاحظه وتصوره مستخدم تويتر جون ستون – تغييرًا ملحوظًا في معدل النمو السكاني السابق في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، والذي ظل ثابتًا من عام 2010 إلى عام 2017، ويتراوح بين 10 و 11 في المائة.

يعكس المعدل النمو السكاني لكل من مسلمي الهان والأويغور في المنطقة، مما يشير إلى أن الانخفاض في عدد سكان الأويغور قد يكون أكثر حدة مما تصوره أرقام المسؤولين، على تويتر.

وبالمقارنة، انخفض المعدل الوطني للصين من 5.32 إلى 3.34 في المائة من 2017 إلى 2019.

شينجيانغ (تركستان الشرقية)، التي وصفتها السلطات الصينية بأنها "منطقة حكم ذاتي" في شمال غرب البلاد ، يبلغ عدد سكانها حوالي 25 مليون شخص ، نصفهم تقريبًا من مسلمي الأويغور.

في يناير ، بدعم من الدولة جلوبال تايمز انتقد التحليل الذي أجراه الباحث الألماني في الصين ، أدريان زينز ، الذي أفاد بانخفاض عدد الولادات الطبيعية وعمليات التعقيم القسري المزعومة. وقالت الصحيفة إن البيانات جاءت من "مصادر غير معروفة" وأدت إلى "نقاط خاطئة ومنطق سخيف" لأنها أشارت إلى ارتفاع إجمالي في عدد السكان في شينجيانغ (تركستان الشرقية). ومع ذلك ، تم نشر

مجموعة البيانات التي كشف عنها ستون من قبل السلطات الصينية نفسها

ادعاءات الإبادة الجماعية

يأتي الانخفاض المفاجئ في معدل المواليد وسط ضغوط دولية متزايدة على بكين بسبب تقارير عن الاعتقالات الجماعية والسيطرة القسرية على السكان من الأويغور في شينجيانغ. (تركستان الشرقية)

ظهرت تقارير عن زيادة المراقبة والاحتجاز التعسفي الجماعي لمسلمي الأويغور والأقليات العرقية الأخرى في "معسكرات إعادة التثقيف السياسي" من قبل السلطات الصينية في عام 2017. وتقدر مراكز الفكر والجماعات الحقوقية أن ما لا يقل عن مليون من الأويغور قد احتجزتهم بكين.

معسكر شينجيانغ (تركستان الشرقية). الصورة: المركز الدولي للسياسات الإلكترونية التابع لمعهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي.

في يونيو الماضي، ظهرت تقارير توضح بالتفصيل عمليات الإجهاض القسري والتعقيم واللولب التي أجرتها السلطات الصينية على نساء الأويغور.

وصفت كل من الحكومة الأمريكية والبرلمان الكندي معاملة الصين لسكانها من الأويغور بأنها "إبادة جماعية".

نفت بكين أي إساءة معاملة لسكانها من الأويغور. في الأسبوع الماضي، رحب وزير الخارجية الصيني وانغ يي بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لزيارة شينجيانغ (تركستان الشرقية) عقب دعوات من وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب لإجراء تحقيق مستقل في التقارير المتعلقة بالانتهاكات الواسعة النطاق.

"القضايا المتعلقة بشينجيانغ (تركستان الشرقية) تتعلق في جوهرها بمكافحة الإرهاب العنيف والانفصالية." وقال وانغ في خطاب أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. "لم يكن هناك ما يسمى بالإبادة الجماعية أو العمل الجبري أو الاضطهاد الديني في شينجيانغ (تركستان الشرقية)."

أفاد الصحفيون الأجانب الذين حاولوا التحقيق في المعسكرات بمراقبة شديدة ومضايقات من قبل السلطات في المنطقة.

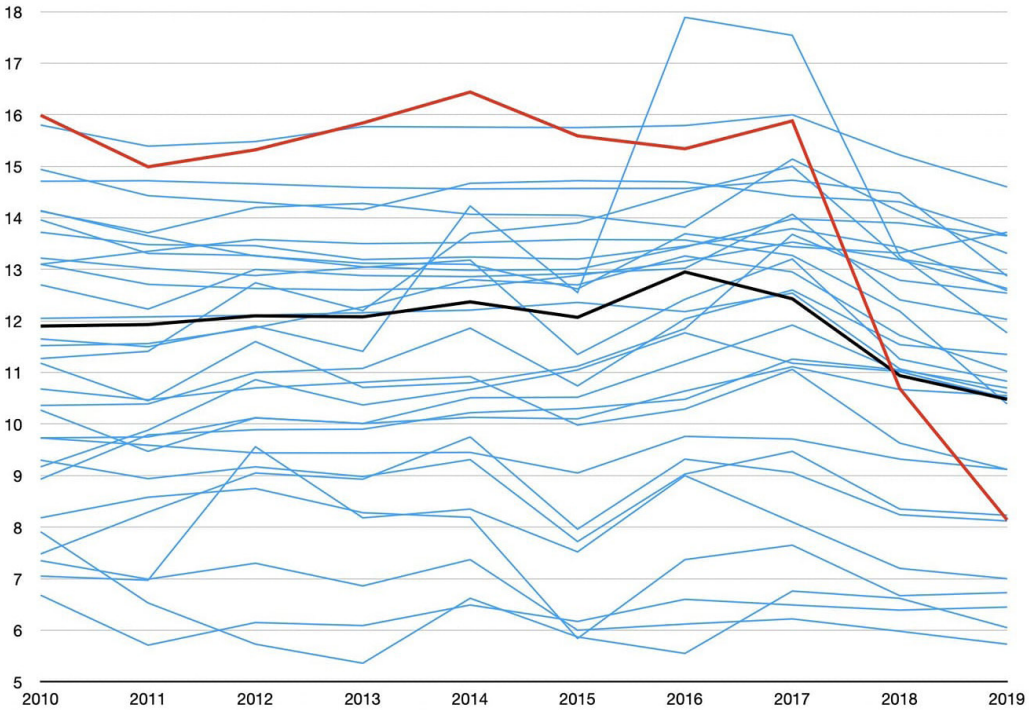

تظهر بيانات معدل المواليد لعشر سنوات مدى غرابة الوضع في تركستان الشرقية، حيث انخفض معدل المواليد إلى النصف خلال عامين.

الخط الأحمر هو تركستان الشرقية، بينما الخط الأسود هو الصين.

أخبار تركستان الشرقية

انتقادات دولية للانتهاكات بحق مسلمي (تركستان الشرقية)

انتقدت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت، الصين وقالت إنها تعمل على تقييد الحريات السياسية والمدنية الأساسية باسم الأمن القومي وإجراءات فيروس كورونا.

وقالت ميشيل باشيليت في كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان، أمس الجمعة، إنه في ظل تقارير عن الاحتجاز التعسفي وإساءة المعاملة والعنف الجنسي والعمل القسري، فإن ثمة حاجة لتقييم شامل ومستقل للوضع.

وأشارت المسؤولة الدولية لذلك في معرض حديثها عن إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية)، وأعربت عن أملها في التوصل إلى اتفاق مع المسؤولين الصينيين لزيارة الإقليم.

وأبدت تقارير دولية سابقة، قلقها من الانتهاكات والتمييز العنصري الذي تمارسه السلطات الصينية بحق شعب الأويغور المسلم حيث تحتجزهم السلطات في معسكرات تُمارس فيها أنواعٌ من الانتهاكات الممنهجة ضدهم.

ويتّهم خبراء دوليون ومنظّمات حقوقية عالمية، الصين باحتجاز ما يصل إلى مليون من شعب الأويغور المسلم في معسكرات في منطقة شينجيانغ (تركستان الشرقية).

كما تتهم الولايات المتحدة ودول غربية أخرى ومنظمات حقوقية السلطات الصينية بأنها تحتجز مليون مسلم على الأقل في معسكرات مغلقة.

وتنفي بيجين الاتهامات وتدعي أن المعسكرات هي "مراكز تدريب مهني" لمساعدتهم في ايجاد وظائف والنأي بهم عن "التطرف والإرهاب"، في حين يندد ناشطون باستراتيجية غسل الأدمغة تهدف إلى القضاء على ثقافتهم وهويتهم.

من ناحية أخرى، قالت المفوضة الدولية إن نشطاء ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان، وبعض الأجانب، يواجهون اتهامات جنائية تعسفية ويتعرضون للاعتقال ولمحاكمات غير عادلة في الصين.

وأضافت أنه يجري التحقيق مع أكثر من 600 شخص في هونغ كونغ لمشاركتهم في احتجاجات خرج بعضها بعد إقرار قانون الأمن القومي الجديد الذي فرضته الصين على المستعمرة البريطانية السابقة.

هذا وقالت تيريزا تشينغ وزيرة العدل في هونغ كونغ للمجلس في جنيف إنه ومنذ تبني القانون، تراجعت معدلات الاضطرابات المدنية وأصبح بوسع سكان شبه الجزيرة أن يستمتعوا بحرياتهم التي يكفلها لهم القانون.

أخبار تركستان الشرقية

بروكسل.. وقفة احتجاجية لنشطاء أويغور أمام سفارة الصين

للمطالبة بمعرفة مصير أسرهم في إقليم تركستان الشرقية

نظم مجموعة من نشطاء الأويغور، السبت، وقفة احتجاجية أمام السفارة الصينية في العاصمة البلجيكية بروكسل؛ للمطالبة بمعرفة مصير أسرهم في تركستان الشرقية.

ورفع المشاركون الذي بلغ عددهم 100 شخص، لافتات كتب عليها «أوقفوا الإبادة الجماعية»، و«أغلقوا معسكرات الاعتقال»، و«الحرية للأويغور».

وقرأ المتظاهرون بيانا باللغات الفرنسية والإنجليزية والهولندية، طالبوا فيه، المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الجرائم ضد الإنسانية التي يتعرض لها الأويغور من قبل حكومة الصين.

وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق عليه اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في البلاد، 23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز الـ 100 مليون

تنكر الصين بشكل قطعي شهادات وأقوال الشهود الأحياء حول المعتقلات الصينية في تركستان الشرقية.

جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
شەرقي تۆركستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيتى
معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Tel: +90 212 540 31 15 Gsm: +90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00 info@turkistanmedia.com